

Distr.: General
29 March 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

البنادان ١٣٧ و ١٣٨ من القائمة الأولية*

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

تخطيط البرامج

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

الجزء الرابع

التعاون الدولي لأغراض التنمية

الباب ١٠

أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

البرنامج ٨

أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

المحتويات

الصفحة

٣	تصدير
٤	التوجه العام
٨	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ وأداء البرامج لعام ٢٠١٨**

* A/74/50.

** تمشيا مع الفقرة ١١ من القرار ٢٦٦/٧٢ ألف، يقدم الجزء الذي يتكون من الخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.



الرجاء إعادة استعمال الورق



٢٤ - باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠***
المرفق

٣٥ الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام ٢٠٢٠

*** تمشيا مع الفقرة ١١ من القرار ٢٦٦/٧٢ ألف، يقدم الجزء الذي يتكون من الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.



تصدير

في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٨، حضرت إلى جانب الممثلين الدائمين لأقل البلدان نمواً وشركائهم في التنمية وزملاء من الأمم المتحدة مناسبة نُظمت للاحتفاء بنتائج الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً والذي كان قد اختتم لتوّه، ولاسيما العدد القياسي من هذه البلدان التي أصبحت تستوفي شروط الرفع من فئة أقل البلدان نمواً. وقد أشارت نتائج ذلك الاستعراض والاستعراضات السابقة التي أجريت منذ عام ٢٠١١ إلى أن هناك ١٢ بلداً من أقل البلدان نمواً على وشك الخروج من تلك الفئة. وقد شعرتُ، شأنِي في ذلك شأن سائر الحاضرين، أن ذلك يمثل تطوراً ملحوظاً. ومن أجل وضع الأمور في منظورها الصحيح، ففي الفترة الممتدة من عام ١٩٧١ إلى عام ٢٠١١ (وهو العام الذي اعتمدت فيه الأمم المتحدة برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠)، لم يخرج من فئة أقل البلدان نمواً سوى ثلاثة بلدان.

وإذ أتأمل هذا الإنجاز الاستثنائي، ألاحظ أن أنشطة الدعوة التي يضطلع بها مكتب الممثل(ة) السامي(ة) لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية قد ساعدت على مواصلة تسليط الضوء على احتياجات أقل البلدان نمواً وأولوياتها في الخطاب الإنمائي العالمي، وأسهمت في تأمين دعم موجه لتلك البلدان في مجالات التمويل الإنمائي والتجارة والتكنولوجيا وبناء القدرات. وقد أفضى هذا الدعم الدولي المحدد الأهداف، بالاقتران مع تعزيز تولي زمام المبادرة والقيادة على الصعيد الوطني، إلى استمرار التقدم الاقتصادي والاجتماعي، مما مكن عدداً متزايداً من البلدان من الخروج من فئة أقل البلدان نمواً.

وبالإضافة إلى ذلك، قام عدد متزايد من البلدان النامية غير الساحلية بالتصديق على اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة، ومن ثم الإسهام في دخوله حيز النفاذ. وسيؤدي هذا الاتفاق، إذا ما نفذ بالكامل، إلى تبسيط الإجراءات التجارية، ومن ثم تيسير حركة السلع عبر الحدود وتخفيض تكاليف ممارسة التجارة، وهما من التحديات الإنمائية الحاسمة في البلدان النامية غير الساحلية. ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ الاتفاق إلى خفض تكاليف التجارة بنحو ١٥ في المائة في البلدان النامية غير الساحلية وأن يساعد على معالجة التحديات المرتبطة بالنقل العابرة.

وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من التحديات المرتبطة بالحجم والموقع النائي وأوجه الضعف، لاحظت أيضاً إحراز تقدم ملموس في زيادة اهتمام القطاع الخاص بالاستثمار في التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية - وهي جهود أسهم فيها عمل المكتب، وذلك في إطار منتدى شبكة الأعمال التجارية العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد تسنى لي الوقوف على ذلك خلال منتدى عام ٢٠١٨ الذي ضم كيانات القطاع الخاص في الدول الجزرية الصغيرة النامية على الصعيدين الوطني والإقليمي ومؤسسات الأعمال العالمية وسائر أصحاب المصلحة المعنيين للتعليم من الأقران وتبادل أفضل الممارسات والدروس بشأن السبل الكفيلة بتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص من أجل تنمية السياحة المستدامة.

وفي عهد يشهد تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ وغيرها من الأطر العالمية، أصبحت الخطط الإنمائية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أكثر أهمية من أي وقت مضى. فمن بين جميع بلدان العالم، تحتل هذه البلدان أقرب موقع إلى نقطة التقاطع بين التحديات المرتبطة بالنزاع والاحتياجات الإنسانية، والعقبات الإنمائية، وأثر تغير المناخ. وإذ يجتهد العالم جهوده الرامية إلى القضاء على الفقر المدقع وتعزيز النمو والتنمية الشاملين للجميع والمستدامين وحماية كوكب الأرض، مع كفاءة ألا يتخلف أحد عن الركب، سيظل المكتب شريكاً في هذا المسعى.

(توقيع) فيكي تامويلوا أوتوكامانو

وكيلة الأمين العام والممثلة السامية المعنية بأقل البلدان نمواً
والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

١-١٠ يتولى مكتب الممثلة السامية المعنية بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية المسؤولية عن الدعوة إلى وضع برامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ودعمها وتبنيها وتنسيقها والإبلاغ عن تنفيذها، فضلاً عن تحقيق الأهداف الأخرى المتفق عليها دولياً، بما فيها أهداف التنمية المستدامة. ويستمدّ المكتب ولايته من الأولويات المحددة في قرارات الجمعية العامة ومقرراتها ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٢٧/٥٦ الذي قررت الجمعية بموجبه إنشاء مكتب الممثل(ة) السامي(ة) المعني(ة) بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والقرار ٣١١/٥٩، الذي أقرت الجمعية بموجبه إعلان موريشيوس واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والقرار ٢٨٠/٦٥ الذي أقرت الجمعية بموجبه إعلان إسطنبول وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠؛ والقرار ١٥/٦٩ الذي أقرت الجمعية بموجبه إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)؛ والقرار ١٣٧/٦٩، الذي أقرت الجمعية بموجبه إعلان فيينا وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤؛ والقرار ٢٩٤/٧٠ الذي أقرت الجمعية بموجبه الإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة الشامل الرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠.

المواءمة مع ميثاق الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة

٢-١٠ تسترشد البرامج الفرعية بالولايات المنوطة بمكتب الممثل(ة) السامي(ة) في تحقيق منجزاتها المستهدفة، مما يساهم في بلوغ الهدف المحدد لكل برنامج فرعي. وتتواءم أهداف البرامج الفرعية مع مقاصد المنظمة المتمثلة في تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفرق بين الرجال والنساء وفي أن تكون مرجعاً لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة، على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تجد المقاصد المنصوص عليها في المادة ١ من الميثاق تجسيدا لها في أهداف التنمية المستدامة. ويوجز الشكل ١٠-أولاً أذناه أهداف التنمية المستدامة المحددة التي تتواءم معها أهداف كل برنامج من البرامج الفرعية، ومن ثم منجزاته المستهدفة.

الشكل ١٠-أولا

أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية: مواءمة البرامج الفرعية مع أهداف التنمية المستدامة



٣-١٠ يتسق هذا الهدف أيضا مع خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نضبو إليها، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، والاتفاق العالمي من أجل المحرّة الآمنة والمنظمة والنظامية، والخطة الحضرية الجديدة، وتوافق آراء مونتييري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، والإعلان المعنون "مخيطاتنا، مستقبلنا: نداء للعمل"، واتفاق باريس، وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠.

التطورات الأخيرة

٤-١٠ خلال الاجتماع الأقاليمي لاستعراض منتصف المدة لإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، المعقود في أيبيا في الفترة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، اتفقت الدول الأعضاء على مجموعة من التوصيات لتعزيز التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقررت أيضا في قرار الجمعية العامة ٧٣/٢٤٣ أن تعقد جلسات عامة رفيعة المستوى للجمعية العامة تكرس لاستعراض منتصف المدة في أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، من أجل مواصلة الإسراع بوتيرة تنفيذ برنامج عمل فيينا. واتفقت أيضا، في القرار ٧٣/٢٤٢،

على تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً لأغراض منها إعادة تأكيد الالتزام العالمي بتلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً. وقد تم التأكيد في تلك القرارات على أهمية تكثيف العمل على جميع الصعد من أجل تسريع عجلة التقدم في تنفيذ برامج العمل، في تآزر مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من وجود توافق في الآراء على أن عملية التنمية تبدأ بالالتزام الوطني والرؤية الوطنية، تم الاتفاق على أن تعزيز الشراكات والدعم على الصعيد العالمي شرط حاسم لتحقيق نتائج التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، فإن مكتب الممثلة السامية مدعو إلى مواصلة التوعية بالمسائل التي تمم البلدان الأكثر ضعفاً حتى تظل جداول أعمالها في مقدمة الخطاب المتعلق بالتنمية المستدامة.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٠

٥-١٠ بعد مرور أربع سنوات منذ بدء تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، لا تزال هناك حاجة إلى الدعوة لكفالة الاتساق والتآزر في تنفيذ برامج العمل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ذلك أن أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تواجه أخطر العراقيل في سعيها لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ سواء بسبب ارتفاع احتمال تعرضها للصدمات أو نتيجة محدودية القدرات والموارد المتاحة لها لمواجهة هذه الصدمات. ومن شأن مواصلة جهود الدعوة على الصعيد العالمي بالنيابة عن هذه الفئات الثلاث من البلدان أن تساعد على كفالة عدم تخلف أي بلد عن الركب. وسيعمل مكتب الممثلة السامية على تقديم خدمات الدعم إلى أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار إجراءات المتابعة والرصد المضطلع بها على المستوى الحكومي الدولي فيما يتعلق بكل من خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا وغير ذلك من العمليات العالمية من أجل كفالة إدماج شواغل هذه البلدان وأولوياتها في الوثائق الختامية لتلك العمليات. وسيقوم المكتب أيضاً بتعبئة الموارد اللازمة من أجل تعزيز مشاركة هذه البلدان في المداولات العالمية. وعلاوة على ذلك، يقوم المكتب، من خلال الأفرقة الاستشارية الثلاثة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والتي ينظم المكتب اجتماعاتها، بحشد دعم الأمم المتحدة لأغراض تنفيذ برامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وخطة عام ٢٠٣٠ على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

٦-١٠ وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام ٢٠٢٠ إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) الحالة الأمنية والسياسية في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية مواتية لتنفيذ برامج العمل الثلاثة، وهي: برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)؛

(ب) استمرار تدابير الدعم المتخذة على الصعيد الدولي من جانب الشركاء الإنمائيين في مجالات تمويل التنمية، وإتاحة الوصول إلى الأسواق، والتكنولوجيا والمساعدة التقنية دعماً لهذه البلدان.

٧-١٠ ويعمل مكتب الممثلة السامية على إدماج منظور جنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. فعلى سبيل المثال، سيواصل المكتب جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، التي سيسترشد بها في الأجزاء السردية لبعض الفروع في كل من تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، وهو التقرير الذي يقوم المكتب بدور رائد في إعداده، والتقرير الرئيسي الذي يصدره المكتب بعنوان "حالة أقل البلدان نمواً". ومن خلال بعض الأنشطة التي يقوم بها المكتب في مجال الدعوة، ستواصل الممثلة السامية المعنية بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية الترويج لمسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

أنشطة التقييم

٨-١٠ وفيما يلي التقييمات الذاتية المقررة لعام ٢٠٢٠:

- (أ) التقييم الذاتي للمشروع المعنون "تعزيز قدرة البلدان النامية غير الساحلية في إطار 'مبادرة الحزام والطريق' من أجل تصميم وتنفيذ سياسات تعزز شبكات النقل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"؛
- (ب) التقييم الذاتي للمشروع المعنون "تعزيز القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً من خلال توفير بيئة تمكينية للاستثمار في مجال تنمية الطاقة المستدامة".

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ وأداء البرامج لعام ٢٠١٨

برنامج العمل



البرنامج الفرعي ١

أقل البلدان نمواً

١ - الهدف

٩-١٠ الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو القضاء على الفقر في أقل البلدان نمواً والنهوض بعملية التحول الهيكلي لاقتصاداتها بغية تمكينها من استيفاء شروط الخروج الفعلي من فئة أقل البلدان نمواً.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

١٠-١٠ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة، ألا وهو القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان. وسيساعد التقدم المحرز صوب بلوغ هذا الهدف في كفاءة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، بسبل منها تعزيز التعاون الإنمائي، بهدف تزويد أقل البلدان نمواً بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده.

١١-١٠ ويتواءم هذا الهدف أيضاً مع الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة وهو إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف في تعزيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، والتمكين بحلول عام ٢٠٣٠ من مضاعفة حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نمواً، وتيسير إنشاء هياكل أساسية مستدامة وقادرة على الصمود في البلدان النامية، من خلال تحسين الدعم المالي والتكنولوجي والتقني المقدم إلى أقل البلدان نمواً وتحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص وصول الجميع بتكلفة ميسورة إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢٠.

١٢-١٠ وعلاوة على ذلك، يتواءم هذا الهدف مع الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة، المتمثل في اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف على تعزيز والقدرة على الصمود والتكيف في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية، وتعزيز الآليات اللازمة لتحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ في أقل البلدان نمواً، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة.

١٣-١٠ وأخيراً، يتواءم هذا الهدف أيضاً مع الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وسيساعد التقدم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف على الوفاء بالالتزامات في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية بتخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، واعتماد وتنفيذ نظم لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً، والشغيل الكامل لمصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، والعمل من أجل مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠، وإتاحة وصول هذه البلدان إلى الأسواق دون إخضاعها لرسوم أو حصص جمركية.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

تزايد الاهتمام باحتياجات أقل البلدان نمواً في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار: مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً



يمثل تشغيل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً إنجازاً لأول غاية من الغايات المشمولة بأهداف التنمية المستدامة (١٧-٨). المصدر: مكتب الممثلة السامية.

بناء على العمل المضطلع به منذ اعتماد برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ في عام ٢٠١١، قام مكتب الممثلة السامية بعدد من الأنشطة الرامية إلى تشغيل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، شملت دراسات الجدوى والعمليات اللوجستية الأولية، ودعم المفاوضات بشأن قرار الجمعية العامة القاضي بإنشاء مصرف التكنولوجيا باعتباره جهازاً فرعياً تابعاً للجمعية العامة، والتفاوض على اتفاق البلد المضيف، وتنسيق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة وتعبئة الموارد. وتطلب إنشاء مصرف التكنولوجيا أيضاً العمل في مجالات الإدارة العامة، والشؤون القانونية، والخدمات اللوجستية، من بين أمور أخرى. وفي عام ٢٠١٨، أنجز المكتب عمليات استقدام مدير إداري لمصرف التكنولوجيا، فضلاً عن موظفي البرامج وموظفي الدعم الإداري، على نحو يكفل تشغيله بشكل كامل.

النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق هذه النتيجة المتمثلة في التشغيل الكامل لمصرف التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نمواً. وتشمل الأدلة على تحقيق هذه النتيجة افتتاح مقر مصرف التكنولوجيا في جبزي، تركيا، في حزيران/يونيه ٢٠١٨ (انظر الصورة)، فضلاً عن شروع مصرف التكنولوجيا في تنفيذ برنامج عمله. وهو عاكف في الوقت الحالي على إعداد استعراضات مرجعية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وإجراء تقييمات للاحتياجات التكنولوجية في خمسة من أقل البلدان نمواً (أوغندا، وتيمور - ليشتي، والسودان، وغينيا، وهايتي) بالتعاون مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، كما يعمل على الترويج لمبادرة "الوصول إلى البحوث الرقمية" بالتعاون مع برنامج البحوث من أجل الحياة (Research4Life)، وهي شراكة بين الأمم المتحدة والقطاعين العام والخاص، مع التركيز على تحسين إمكانية وصول العلماء والباحثين إلى البيانات والمنشورات والمبادرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار في ١٢ من أقل البلدان نمواً (أوغندا، وبنغلاديش، وبوتان، وبوركينا فاسو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، والسنغال، وليبيريا، ومدغشقر، وملاوي، وموزامبيق، ونيبال). وبذلك تكون قد تحققت الغاية ١٧-٨ من غايات أهداف التنمية المستدامة، وهي أول غاية تتحقق في خطة عام ٢٠٣٠.

تُثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

١٤-١٠ تحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والمتمثلة في التنفيذ الفعال لبرنامج عمل إسطنبول وغيره من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً المتعلقة بأقل البلدان نمواً، وزيادة التزام أقل البلدان نمواً، وزيادة الدعم الدولي لرفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً، على نحو ما يدل عليه الدعم المقدم من ٤٣ شريكاً إنمائياً لأقل البلدان نمواً في تنفيذ بنود برنامج العمل، ولا سيما منها تلك التي تتيح لأقل البلدان نمواً فرص الوصول إلى الأسواق دون إخضاعها للرسوم أو الحصص الجمركية في عام ٢٠١٨.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

تمديد فترة الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لأغراض الخروج من فئة أقل البلدان نموا

وفي عام ٢٠١٨، أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي برفع ثلاثة بلدان (بوتان، وجزر سليمان، وسان تومي وبرينسيبي) من قائمة أقل البلدان نموا.

التحدي والاستجابة

يتمثل التحدي مع ذلك في قيام البلدان الثلاثة جميعها بتقديم طلب تمديد الفترة التحضيرية قبل الخروج الفعلي من فئة أقل البلدان نموا، حيث ارتأت أنها بحاجة إلى مزيد من الوقت للتحضير لتلك الخطوة وطلبت دعما يستجيب لاحتياجاتها القطرية الخاصة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، قررت الجمعية العامة منح بوتان سنتين إضافيتين، وحددت موعد خروجها من تلك الفئة في عام ٢٠٢٣، في حين منحت سان تومي وبرينسيبي وجزر سليمان ثلاث سنوات إضافية، بحيث أصبح موعد خروجها من تلك الفئة في عام ٢٠٢٤. وفي الوقت نفسه، من المقرر أن يخرج كل من فانواتو وأنغولا من فئة أقل البلدان نموا في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، على التوالي.

واستجابة لذلك، سيقدم البرنامج الفرعي، استشرافا لعام ٢٠٢٠، الدعم المطلوب لأقل البلدان نموا التي هي في طور الخروج من تلك الفئة حسب ما يناسب احتياجاتها الخاصة، بغية مساعدة حكوماتها في وضع استراتيجيات الانتقال الوطنية. ومن خلال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالخروج من فئة أقل البلدان نموا التي يرأسها مكتب المثلة السامية، ستُنظم بعثات قطرية بالتعاون الوثيق مع الشركاء، من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الإقليمية، ما سيشجع منظومة الأمم المتحدة تقديم دعم منسق ومتسق لهذه البلدان في وضع استراتيجياتها الرامية إلى الخروج من الفئة والانتقال منها بسلاسة. وستقوم فرقة العمل أيضا بالاشتراك في أنشطة الدعوة إلى تعزيز تدابير الانتقال السلس التي يتخذها الشركاء الإنمائيون الآخرون.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة وهي زيادة التأهب للخروج بصفة مستدامة من فئة أقل البلدان نموا. وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، تمكن اثنين على الأقل من البلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نموا من إعداد استراتيجية للانتقال السلس.

وسوف تثبت النتيجة، إذا تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
تمكن اثنين على الأقل من أقل البلدان نموا التي هي في طور الخروج من تلك الفئة من إعداد استراتيجية للانتقال السلس	شروع أقل البلدان نموا المقرر خروجها من تلك الفئة في الأعمال التحضيرية لوضع استراتيجيات للانتقال السلس، بدعم من وكالات الأمم المتحدة	عدم تمكن أقل البلدان نموا المقرر حاليا خروجها من تلك الفئة من إتمام وضع استراتيجيات للانتقال السلس من تلك الفئة

١٥-١٠ وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

١٦-١٠ يعرض الجدول ١-١٠ بجميع المنجزات المستهدفة التي من شأنها أن تسهم في بلوغ الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

الجدول ١-١٠

البرنامج الفرعي ١: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨ الفعلية لعام ٢٠١٨ المقررة لعام ٢٠١٩ المقررة لعام ٢٠٢٠

المنجزات المستهدفة المعدودة

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء

٤	١	٢	٢	وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)
٦٠	٥٤	٤٦	٥٢	الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)

باء - توليد المعارف ونقلها

٦	٦	٥	٥	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)
١٣	١٨	١٤	١٤	المواد التقنية (عدد المواد)

المنجزات المستهدفة غير المعدودة

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

١٧-١٠ يُعزى الفرق في بند الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات أساساً إلى تأجيل اجتماع مجلس إدارة مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، وذلك بسبب استغراق عملية استقدام موظفي مصرف التكنولوجيا مدة أطول مما كان متوقعاً.

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

- ١٨-١٠ يُعزى الفرق في بند وثائق الهيئات التداولية إلى الوثائق الرسمية للجنة التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، بسبب انعقاد هذا المؤتمر على أساس دورة مدتها ١٠ سنوات.
- ١٩-١٠ يُعزى الفرق في بند الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات أساساً إلى اجتماعات اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً.
- ٢٠-١٠ يُعزى الفرق في بند المواد الفنية إلى وقف إصدار تقارير عن مواضيع من قبيل خروج أقل البلدان نمواً من تلك الفئة ومسائل الهجرة وبناء القدرة على الصمود في تلك البلدان، من أجل التركيز على الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً.



البرنامج الفرعي ٢ البلدان النامية غير الساحلية

١ - الهدف

٢١-١٠ الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو النهوض بإدماج البلدان النامية غير الساحلية في الأسواق العالمية، وزيادة قدراتها التجارية على الصعيدين الإقليمي والعالمي وتعزيز تحولها الهيكلي من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٢٢-١٠ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان) والهدف ٧ (ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة) والهدف ٨ (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع)، والهدف ٩ (إقامة بني تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار)، والهدف ١٠ (الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها)، والهدف ١٣ (اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره) والهدف ١٤ (حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة)، والهدف ١٥ (حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي)، والهدف ١٧ (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة).

٣ - أضاء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

تحسين الإطار القانوني للنقل العابر وتحقيق الكفاءة في عبور الحدود



النسبة المئوية للبلدان النامية غير الساحلية الأعضاء في منظمة التجارة الدولية التي صدقت على اتفاق تيسير التجارة، مقارنة بين نهاية عام ٢٠١٧ ونهاية عام ٢٠١٨.

كشفت الاجتماعات الاستشارية التي عقدها مكتب الممثلة السامية مع الدول الأعضاء من البلدان النامية غير الساحلية ومنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى أن البلدان النامية غير الساحلية لا تزال تواجه ارتفاع تكاليف التجارة لأسباب تعزى جزئياً إلى التأخيرات التي تحدث في الحدود بسبب الإجراءات الحدودية المطولة، ومحدودية التعاون بين وكالات الحدود، بما في ذلك مع بلدان المرور العابر، وتباين الإجراءات والشكليات والمواءمة المحدودة لتفويض مراقبة البيانات فيما بين العديد منها. ومن المسلم به في برنامج عمل فيينا أن تيسير التجارة، من خلال تبسيط إجراءات التخليص ومواءمة إجراءات الحدود والكفاءة في إدارة عمليات الحدود وتنسيقها، له أثر مباشر على تخفيض تكاليف التجارة، كما يتضمن برنامج العمل دعوات لتحسين التعاون عبر الحدود.

وهناك عدد من الأطر التي تساعد في تيسير المواءمة بين الإجراءات والشكليات. وفي عام ٢٠١٨، اضطلع مكتب الممثلة السامية بعدد من أنشطة الدعوة وبناء القدرات من أجل دعم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر للانضمام إلى الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة. وهذا الاتفاق هو صك دولي يساعد على الحد من التأخيرات التي تحدث عند الحدود وخفض تكاليف التجارة، وهما من أكبر التحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية. ويتضمن الاتفاق سلسلة من التدابير الرامية إلى تسريع تدفق السلع والإفراج عنها وتخليصها عبر الحدود، بما في ذلك كفاءة حرية المرور العابر، تحقيقاً لهدفين رئيسيين هما الحد من البيروقراطية التجارية وخفض تكاليف التجارة. ومن شأن التنفيذ الكامل للاتفاق أن يؤدي إلى خفض تكاليف التجارة التي يتكبدها أعضاء منظمة التجارة العالمية بنسبة متوسطها ٣,١٤ في المائة. ويقدر تخفيض تلك التكاليف فيما يتعلق بالبلدان النامية غير الساحلية بنسبة متوسطها ٤,١٥ في المائة. وقد دعا المكتب إلى التصديق على الاتفاق في العديد المناسبات، بما في ذلك في الاجتماع الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية بشأن التجارة والنقل، الذي عقد في أستانا في أيار/مايو ٢٠١٨، والمؤتمر الافتتاحي لمجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية، الذي عُقد في حزيران/يونيه ٢٠١٨، والمؤتمر الوزاري السنوي لوزراء خارجية البلدان النامية غير الساحلية، حيث قامت البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر بتبادل الخبرات بشأن تحسين النقل العابر وتيسير التجارة. ودعا المكتب إلى التصديق على الاتفاق من جانب البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر.

النتيجة والأدلة

وقد أسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتمثلة في زيادة التزام البلدان النامية غير الساحلية بمواءمة وتبسيط الإجراءات من أجل تسريع تدفق السلع العابرة وخفض تكاليف التجارة المرتفعة.

وتشمل الأدلة التي تثبت تحقيق هذه النتيجة زيادة عدد البلدان من هذه الفئة التي صدقت على الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة. وحتى عام ٢٠١٨، صدّق على الاتفاق ما عدده ٢٢ بلداً من البلدان النامية غير الساحلية الأعضاء في منظمة التجارة الدولية والبالغ عددها ٢٦ بلداً، أو ما نسبته ٩٢ في المائة (انظر الشكل).

تُثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

٢٣-١٠ تحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨ المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وهي التنفيذ الفعال لبرنامج عمل فيينا، على نحو ما يدل عليه تنفيذ البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر ٢٢ مبادرة بهدف تحسين التنمية المستدامة والنمو الشامل للجميع، بما في ذلك تيسير التجارة، ونظم النقل، وتنويع قواعد الإنتاج والتصدير، والاندماج في سلاسل القيمة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وفي ضوء تنفيذ ٢٢ مبادرة في عام ٢٠١٨ والشروع المتوقع في تنفيذ أكثر من ٣ مبادرات على مدى عام ٢٠١٩، سيتسنى تحقيق الغاية المقررة لفترة السنتين والمتمثلة في إنجاز ٢٥ مبادرة. وتشمل هذه المبادرات ما يلي: قيام الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بالتوقيع على اتفاق بشأن إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في آذار/مارس ٢٠١٨؛ وقيام منغوليا بتوقيع اتفاق مع الاتحاد الروسي بشأن شروط النقل العابر للبضائع بالسكك الحديدية في حزيران/يونيه ٢٠١٨؛ وافتتاح مركز بوسيا الحدودي ذي المنفذ الواحد بين كينيا وأوغندا في شباط/فبراير ٢٠١٨؛ وافتتاح مركز إليغو الحدودي ذي المنفذ الواحد بين جنوب السودان وأوغندا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨؛ وقيام كازاخستان بإنشاء اللجنة الوطنية لتيسير التجارة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. كما اضطلع مزيد من البلدان النامية غير الساحلية بمبادرات ترمي إلى تنويع اقتصاداتها والاندماج في سلاسل القيمة على الصعيدين العالمي والإقليمي. وفي هذا الصدد، وقعت نيبال مذكرة تفاهم مع الهند في تموز/يوليه ٢٠١٨ بهدف تيسير السياحة؛ واعتمدت منغوليا البرنامج المنغولي للتصدير في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بغية دعم تشجيع التصدير سعياً لتنويع الصادرات ودعم القيمة المضافة وتحسين الاندماج في الأسواق العالمية؛ وأنشأت أرمينيا مدينة الهندسة من أجل دعم تنمية قطاعات التكنولوجيا المتطورة والهندسة، وتشجيع صادراتها، وتعزيز القدرة التنافسية والإنتاجية لاقتصاد البلد.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

التعجيل بإقامة شبكات الربط في البلدان النامية غير الساحلية

في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، اضطلع مكتب الممثلة السامية بعدد من أنشطة الدعوة وبناء القدرات من أجل دعم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر لتحسين شبكات الربط وتيسير التجارة، بما في ذلك من خلال الاجتماعات الوزارية والاجتماعات الرفيعة المستوى، والمناسبات الجانبية، واجتماعات المائدة المستديرة، حيث تبادلت البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر الخبرات بشأن تحسين النقل العابر وتيسير التجارة.

التحدي والاستجابة

على نحو ما أعربت عنه البلدان النامية غير الساحلية في عام ٢٠١٨ خلال اجتماعها الوزاري بشأن التجارة والنقل واجتماعها الوزاري السنوي، يمثل التحدي في دعم وضع مشاريع مقبولة لدى المصارف في مجال الهياكل الأساسية للنقل، مثل الطرق والسكك الحديدية، بهدف تعزيز الربط بين شبكات النقل داخل الأقاليم وفيما بينها، واعتماد وتنفيذ إجراءات مبسطة ومنسقة للتجارة الدولية.

واستجابة لذلك، سيساعد البرنامج الفرعي في عام ٢٠٢٠، في سياق العمل المتعلق بالمحالات ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا، على تعزيز قدرة البلدان النامية غير الساحلية في مجال تنمية مشاريع الهياكل الأساسية المقبولة لدى المصارف والنهوض بتيسير التجارة. وعلى وجه الخصوص، سيستخدم مكتب الممثلة السامية دوره في مجال الدعوة والتنسيق لتعبئة الشركاء والتعاون معهم على وضع أنشطة محددة لبناء قدرات البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر. وسيعمل أيضاً على تيسير تبادل الحلول الفعالة بشأن وضع المشاريع الإنمائية المقبولة لدى المصارف في مجال النقل الطرقي وبشأن اعتماد وتنفيذ إجراءات مبسطة ومنسقة في مجال التجارة الدولية.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تساهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة التي تتمثل في تعزيز قدرة البلدان النامية غير الساحلية على تحسين ربط شبكات النقل فيها وتيسير التجارة.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا تحققت، وضع مشاريع مقبولة لدى المصارف في مجال الهياكل الأساسية للنقل الطرقي في بلدين على الأقل من البلدان النامية غير الساحلية تكون جاهزة للاستثمار.

وسوف تثبت النتيجة، إذا تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
تمكّن اثنين على الأقل من البلدان النامية غير الساحلية من وضع مشاريع للهياكل الأساسية الطرقية تكون مقبولة لدى المصارف وجاهزة للاستثمار، ومن اعتماد إجراءات مبسطة ومنسقة في مجال التجارة الدولية	اضطلاع البلدان النامية غير الساحلية بأنشطة بناء القدرات - بدعم من مكتب الممثلة السامية وغيره من وكالات الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين، في مجال وضع مشاريع الهياكل الأساسية المقبولة لدى المصارف وفي مجال اعتماد وتنفيذ إجراءات مبسطة ومنسقة لأغراض التجارة الدولية	إعراب البلدان النامية غير الساحلية عن اهتمامها ببناء القدرات في مجال مشاريع مقبولة لدى المصارف في مجال الهياكل الأساسية وبشأن اعتماد وتنفيذ إجراءات مبسطة ومنسقة في مجال التجارة الدولية

٢٤-١٠ سيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٢٥-١٠ يعرض الجدول ٢-١٠ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي من شأنها أن تساهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ٢-١٠

البرنامج الفرعي ٢: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨ الفعلية لعام ٢٠١٨ المقررة لعام ٢٠١٩ المقررة لعام ٢٠٢٠

المنجزات المستهدفة المعدودة

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء

١	٥	١	١	وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)
٢٢	٣٤	٢٦	٢٦	الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)

المقررة لعام ٢٠١٨ ٢٠١٨ التعلية لعام ٢٠١٨ ٢٠١٩ المقررة لعام ٢٠٢٠ المقررة لعام ٢٠٢٠

باء - توليد المعارف ونقلها

٣	٢	٢	٢	مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)
٣	٢	٤	٤	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)
٤	٣	٤	٤	المواد التقنية (عدد المواد)

المنجزات المستهدفة غير المعدودة

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

- ٢٦-١٠ يُعزى الفرق في بند وثائق الهيئات التداولية إلى انخفاض عدد التقارير والوثائق الأخرى المقدمة إلى الجمعية العامة بشأن استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل فيينا، وذلك بسبب إنجاز عملية استعراض منتصف المدة في عام ٢٠١٩.
- ٢٧-١٠ يُعزى الفرق في بند الخدمات الفنية للاجتماعات أساسا إلى انخفاض عدد الاجتماعات الرسمية والمشاورات غير الرسمية المعقودة بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا، وذلك بسبب إنجاز عملية استعراض منتصف المدة في عام ٢٠١٩.
- ٢٨-١٠ يُعزى الفرق في بند الحلقات الدراسية وحلقات العمل والدورات التدريبية إلى زيادة عدد المناسبات المتعلقة ببناء القدرات، وتبادل أفضل الممارسات، تمشيا مع خطة عام ٢٠٣٠ وسائر ممارسات الأمم المتحدة، بينما كان عدد تلك المناسبات محدودا خلال الأعمال التحضيرية لاستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا في عام ٢٠١٩.



البرنامج الفرعي ٣ الدول الجزرية الصغيرة النامية

١ - الهدف

٢٩-١٠ الهدف الذي يسهم في تحقيقه هذا البرنامج الفرعي هو زيادة قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على الصمود في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٣٠-١٠ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان)، والهدف ٢ (القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة)، والهدف ٣ (ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار)، والهدف ٦ (ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة) والهدف ٧ (ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة)، والهدف ٨ (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)، والهدف ١٠ (الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها)، والهدف ١١ (جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة)، والهدف ١٢ (ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة)، والهدف ١٣ (اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره)، والهدف ١٤ (حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة)، والهدف ١٧ (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة).

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

أول تبادل على الإطلاق لأفضل الممارسات من أجل بناء القدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المشتركة



من الأمور المسلم بها في مسار إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) أن الدول الجزرية الصغيرة النامية معرضة جميعها لتهديدات بيئية واقتصادية واجتماعية مشتركة، وهو ما يتطلب اعتماد نهج مشتركة لبناء القدرة على الصمود وتحقيق التنمية المستدامة. ومن شأن هذه النهج المشتركة أن تتيح التعاون الفعال وتشارك المسؤوليات والاستفادة من الفرص المتاحة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية الجماعية. وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة قد أقرت في قرارها ٢٢٨/٧٣ بقاعدة الموارد المحدودة المتاحة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

جهات التنسيق الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية تعقد مناقشات خلال اجتماعها الافتتاحي المعقود في آبيا، في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

ومن التحديات الرئيسية التي ظلت الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجهها على مر السنين إيجاد المنابر المناسبة لاعتماد النهج

المشتركة في بناء القدرة على الصمود، ومرّد ذلك إلى حد كبير الصعوبات المرتبطة بعقد اجتماعات تضم ممثلين من جميع المناطق الثلاث التي توجد فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية بصورة منتظمة لتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات. وقد قام مكتب الممثلة السامية في عام ٢٠١٨ بإنشاء آلية جهات التنسيق الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد تطلب ذلك وضع خطة عمل تبين الخطوات اللازمة لتحديد جهات التنسيق، وحشد الموارد المطلوبة، وتفعيل الشبكة، وبخاصة تنظيم الاجتماع الافتتاحي لجهات التنسيق. وقد عُقد الاجتماع على هامش الاجتماع التحضيري الأفريقي لاستعراض منتصف المدة لإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، المعقود في آبيا في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وشكل أول تبادل على الإطلاق لأفضل الممارسات بين جهات التنسيق الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن بناء القدرة على الصمود في سياق تنفيذ المسار وخطة عام ٢٠٣٠.

النتيجة والأدلة

ساهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتمثلة في إنشاء آلية لتبادل المعارف فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وتشمل الأدلة التي تثبت تحقيق هذه النتيجة عقد أول تبادل مباشر لأفضل الممارسات بين جهات التنسيق الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث شارك فيه أكثر من ثلثي ممثلي هذه الدول، إلى جانب ممثلين عن منظمات إقليمية ودولية. وأثناء هذا التبادل، تمكنت جهات التنسيق من إلقاء الضوء على أفضل الممارسات في مجال تكييف إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) وخطة عام ٢٠٣٠ بما يناسب السياق المحلي، بما في ذلك إدماج الاتفاقات الدولية في الخطط الإنمائية الوطنية وعمليات الميزنة. فعلى سبيل المثال، أشار وفد ساموا إلى جدوى ترجمة الاتفاقات الدولية إلى اللغات المحلية من أجل تعزيز الوعي وتولي زمام الأمور على الصعيد الوطني. وتمخض التبادل أيضا عن معلومات قيّمة بشأن الكيفية التي يمكن أن تسهم بها جهات التنسيق في العمليات الوطنية المرتبطة بالرصد والإبلاغ فيما يتعلق بتنفيذ مسار ساموا و/أو تنسق بها تلك العمليات وسبل تسخير المنظومات الإنمائية الإقليمية والدولية التي تتيحها كيانات منها مكتب الممثلة السامية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجماعة المحيط الهادئ، والجماعة الكاريبية. ونوقشت طائفة من المسائل السياسية، بما في ذلك التخطيط على الصعيد الوطني وجمع البيانات، التي تشكل عقبة رئيسية تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال القدرات. وتم التوصل أيضا إلى اتفاق على أن المكتب سيتولى تنسيق إعداد مجموعة أدوات لمواءمة عمليات الرصد والإبلاغ المتعلقة بتنفيذ

مسار ساموا لكي تعرضها جهات التنسيق في استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى لمسار ساموا، المقرر عقده في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. وقد تم الإقرار بأهمية هذا التبادل من خلال التوصل إلى اتفاق بشأن أول برنامج عمل لجهات التنسيق، وذلك في محاولة لتنظيم الخطوات التالية في المستقبل.

وتثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

٣١-١٠ تحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والمتمثلة في تعزيز الاتساق والتآزر عند معالجة المسائل المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية في عمليات الأمم المتحدة المتصلة بتنفيذ ومتابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس، وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، على نحو ما يدل عليه ورود أكثر من ست إشارات إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية و/أو المسائل المتصلة بتنميتها، بما في ذلك في الإعلان الصادر عن الدورة التاسعة للمنتدى الحضري العالمي، والوثيقة الختامية لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام ٢٠١٨، والقرارات ذات الصلة التي اعتمدت في الدورة السابعة والثلاثين للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والإعلان الوزاري الصادر في عام ٢٠١٨ عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والقرارات ذات الصلة المتخذة في الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي عُقدت في كاتوفيتشي، بولندا، وقرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

تعزيز مشاركة القطاع الخاص في مجال المحيطات

سعيًا لمواصلة الترويج عالميًا لإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) والمسائل المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، أنشأ مكتب الممثلة السامية شبكة الأعمال التجارية العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية التي تتألف من منتدى يتيح للدول الجزرية الصغيرة النامية التفاعل مع المؤسسات التجارية العالمية والجهات المعنية الأخرى للاستفادة من الشراكات التي تدعم التنمية المستدامة في تلك الدول، وموقع على شبكة الإنترنت يوفر منبرا من أجل الدعوة على نطاق العالم لإقامة الشراكات مع الدول الجزرية الصغيرة النامية وفيما بينها. وتساعد الشبكة البلدان على تحديد فرص إقامة الشراكات وتعزيز الجهود المبذولة من جانب جميع أصحاب المصلحة. وفي عام ٢٠١٨، خلص تقييم مستقل للشبكة إلى أنها قد يسرت الأخذ بنهج جديد في إيجاد قيمة مشتركة من خلال "إقامة شراكات شاملة لعدة قطاعات" وأن التفاعل في إطار الشبكة قد أسهم في إقامة نحو ٥٠ شراكة عملية.

التحدي والاستجابة

يتمثل التحدي في زيادة اهتمام القطاع الخاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية واستثماراته فيها وزيادة مشاركته ودوره في تعزيز التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المجالات المواضيعية السبعة التالية: (أ) المحيطات والموارد البحرية؛ (ب) الربط: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل؛ (ج) الزراعة المستدامة؛ (د) السياحة المستدامة؛ (هـ) الحد من مخاطر الكوارث؛ (و) الطاقة المتجددة؛ (ز) التمويل وتدابير الدعم الأخرى من أجل استدامة القطاع الخاص في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

واستجابة لذلك، سيقوم مكتب الممثلة السامية، استشرافا لعام ٢٠٢٠، بالاستفادة من هذا النهج الجديد من خلال الدعوة إلى عقد المنتدى الرابع لشبكة الأعمال التجارية العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ عن موضوع "تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص من أجل النهوض باستدامة المحيطات". ومن المتوقع أن يُعقد المنتدى على هامش مؤتمر "محيطاتنا" المقرر عقده في

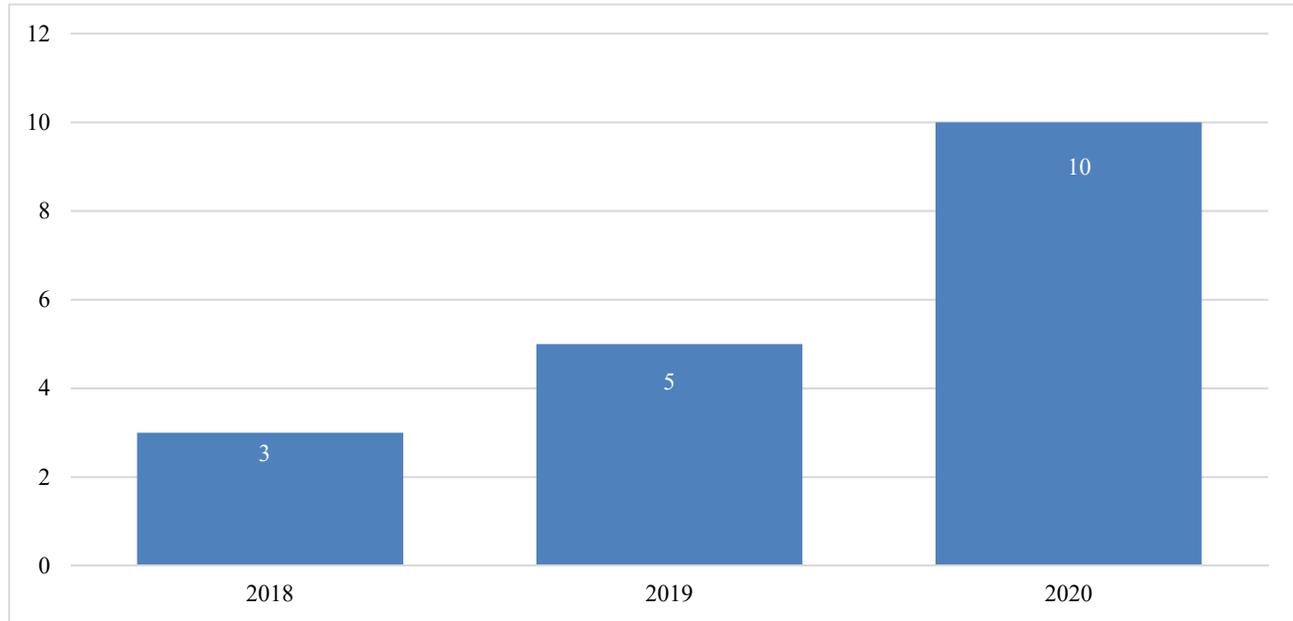
عام ٢٠٢٠، سعياً للاستفادة من الدعم الذي تقدمه الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل المحيطات، مع التركيز على الدول الجزرية الصغيرة النامية.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، التي تتمثل في تعزيز مشاركة القطاع الخاص في الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل النهوض باستدامة المحيطات.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا تحققت، زيادة في عدد الشراكات المحددة التي وُضعت ونفذت في الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال استدامة المحيطات، من خمس شراكات متوقعة في عام ٢٠١٩ إلى ١٠ شراكات في عام ٢٠٢٠ على النحو المبين في الشكل. وسوف تُثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: عدد شركات شبكة الأعمال التجارية العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية ذات الصلة بالمحيطات، ٢٠١٨-٢٠٢٠



١٠-٣٢ سيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

١٠-٣٣ يعرض الجدول ١٠-٣ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي من شأنها أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

الجدول ١٠-٣

البرنامج الفرعي ٣: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨ العملية لعام ٢٠١٨ المقررة لعام ٢٠١٩ المقررة لعام ٢٠٢٠

المنجزات المستهدفة المعدودة

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء

١	١			وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)
١٢	٢٤	٢٤	١٠	الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)

باء - توليد المعارف ونقلها

١				مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)
٧	٥	٦	٦	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)
٢	١	١	٢	المواد التقنية (عدد المواد)

المنجزات المستهدفة غير المعدودة

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

٣٤-١٠ يُعزى الفرق في بند الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات أساسا إلى الزيادة في عدد الاجتماعات التحضيرية الإقليمية والأقاليمية لاستعراض منتصف المدة لإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وذلك نتيجة لطلبات الدول الأعضاء عقد اجتماعات إضافية لأغراض العملية التحضيرية.

٣٥-١٠ يُعزى الفرق في بند المواد الفنية أساسا إلى انخفاض عدد المنشورات الصادرة عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، مع التركيز على موضوع السياحة المستدامة، وذلك بسبب قرار تأجيل النشر إلى عام ٢٠١٩ كي يتزامن مع استعراض منتصف المدة لمسار ساموا.

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

- ٣٦-١٠ يُعزى الفرق في بند الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات أساساً إلى انخفاض عدد المشاورات غير الرسمية التي يعقدها الميسرون المشاركون بشأن نتائج استعراض منتصف المدة لإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، نظراً لإنجاز العملية.
- ٣٧-١٠ يُعزى الفرق في بند مشاريع التعاون الميداني والتقني أساساً إلى زيادة في عدد المشاريع المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بسبب تنفيذ نتائج استعراض منتصف المدة لإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) في عام ٢٠١٩، التي حدّدت مجالات معينة للتعاون التقني.
- ٣٨-١٠ يُعزى الفرق في بند الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية والمواد التقنية أساساً إلى زيادة عدد الأحداث المتعلقة ببناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات لدعم تنفيذ نتائج استعراض منتصف المدة لإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) وكذلك خطة عام ٢٠٣٠.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠

لمحة عامة

٣٩-١٠ يرد مجموع الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠٢٠، بما في ذلك الميزانية العادية والموارد المتوقعة من مصادر خارجة عن الميزانية، في الشكل ١٠-ثانياً والجدول ١٠-٤.

الشكل ١٠-ثانياً

عام ٢٠٢٠ بالأرقام



ملاحظة: تقديرات قبل إعادة تقدير التكاليف.

لمحة عامة عن موارد الميزانية العادية

٤٠-١٠ ترد في الجدولين ٥-١٠ و ٦-١٠ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠، بما في ذلك تفاصيل التغييرات في الموارد، حسبما ينطبق. ويغطي مستوى الموارد المقترحة تكاليف تنفيذ الولايات تنفيذًا تامًا يتسم بالكفاءة والفعالية.

الجدول ٥-١٠

تطور الموارد المالية حسب العنصر وفترة الإنفاق الرئيسية

(آلاف دولارات الولايات المتحدة)

		التغييرات						
		الولايات		التغييرات				
تقديرات عام ٢٠١٨	تقديرات عام ٢٠١٩	التغييرات الموسعة	أخرى	المجموع	النسبة	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير ٢٠٢٠)	تقديرات عام ٢٠٢٠ (بعد إعادة تقدير التكاليف)	العنصر
١٣١٧,٧	١٣٤٧,٥	-	-	-	-	١٣٤٧,٥	١٤٠٢,٥	التوجيه التنفيذي والإدارة
٤٢٠٩,١	٤١٦٠,٦	-	-	-	-	٤١٦٠,٦	٤٣٥٤,٢	برنامج العمل
٥٥٢٦,٨	٥٥٠٨,١	-	-	-	-	٥٥٠٨,١	٥٧٥٦,٧	المجموع
فترة الإنفاق الرئيسية								
٤٩٩٣,٣	٤٨١٢,٠	-	-	-	-	٤٨١٢,٠	٥٠٤٩,٧	الموارد المتصلة بالوظائف
٥٣٣,٥	٦٩٦,١	-	-	-	-	٦٩٦,١	٧٠٧,٠	الموارد غير المتصلة بالوظائف
٥٥٢٦,٨	٥٥٠٨,١	-	-	-	-	٥٥٠٨,١	٥٧٥٦,٧	المجموع

الجدول ٦-١٠

تطور الموارد المتصلة بالوظائف الثابتة حسب الفئة

		التغييرات					
		الولايات الجديدة/الموسعة		تغييرات أخرى			
الفرق	تقديرات عام ٢٠٢٠	تقديرات عام ٢٠١٩	التغييرات الموسعة	أخرى	تقديرات عام ٢٠٢٠	الفرق	الفئة الفنية والفئات العليا
-	١	-	-	-	١	-	و أ ع
-	١	-	-	-	١	-	مد-٢
-	١	-	-	-	١	-	مد-١
-	٧	-	-	-	٧	-	ف-٥
-	٧	-	-	-	٧	-	ف-٤
-	٤	-	-	-	٤	-	ف-٣
-	١	-	-	-	١	-	ف-٢/ف-١
-	٢٢	-	-	-	٢٢	-	المجموع الفرعي
فترة الخدمات العامة							
-	٦	-	-	-	٦	-	الرتب الأخرى

التغييرات					الموارد المعتمدة لعام ٢٠١٩	المجموع الفرعي
الفرق	تقديرات عام ٢٠٢٠	تغييرات أخرى	الولايات الجديدة/الموسعة	التعديلات الفنية		
-	٦	-	-	-	٦	المجموع الفرعي
-	٢٨	-	-	-	٢٨	المجموع

مختصر: و أ ع = وكيل(ة) الأمين العام.

التوجيه التنفيذي والإدارة

٤١-١٠ تظطلع وكالة الأمين العام والممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بالمسؤولية عن قيادة المكتب وتوجيهه بوجه عام في تنفيذ ولاياته وبرنامج عمله المعتمد. وهي تشارك في مشاورات رفيعة المستوى مع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الإقليمية والمتعددة الأطراف، والقطاع الخاص، ومجموعات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، وتدعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة فيما يجريانه من استعراضات وتقييمات للتقدم المحرز في تنفيذ برامج عمل المجموعات الثلاثة من البلدان وخطة عام ٢٠٣٠، فيما يخص هذه البلدان.

٤٢-١٠ ويقوم مكتب وكالة الممثلة السامية بإسداء المشورة لوكالة الأمين العام والممثلة السامية بشأن المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة؛ ويعمل بمثابة جهة تنسيق للمعلومات الخاصة بجميع جوانب عمل المكتب ويكفل نشر هذه المعلومات داخلياً وتعميمها خارجياً، حسب الاقتضاء؛ ويقوم بالتشاور والتفاوض والتنسيق مع الإدارات والمكاتب والصناديق والبرامج الأخرى، وكذلك مع كيانات غير تابعة للأمم المتحدة، بشأن المسائل موضع الاهتمام المشترك. ويرأس المكتب مدير (برتبة مد-٢) يتولى المسؤولية عن التنسيق العام والإدارة الاستراتيجية للمكتب ويعمل كنائب للممثلة السامية.

٤٣-١٠ ووفقاً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الغاية ١٢-٦ من أهداف التنمية المستدامة التي تشجّع فيها المنظمات على إدراج معلومات الاستدامة في دورات تقديم تقاريرها وبما يتفق مع الولاية الشاملة المنصوص عليها في الفقرة ١٩ من قرار الجمعية العامة ٧٢/٢١٩، يعكف مكتب الممثلة السامية على دمج ممارسات الإدارة البيئية في عملياته. ومن الإنجازات البارزة التي تحققت في عام ٢٠١٨، تمكن المكتب من خفض بصمته الكربونية عن طريق تخفيض استخدامه لورق النسخ وطباعة الوثائق، وهو ما ساهم في تخفيض البصمة الكربونية للمنظمة. وسيواصل المكتب الأخذ بهذه الممارسة في عام ٢٠٢٠.

٤٤-١٠ وترد في الجدول ١٠-٧ معلومات عن درجة الامتثال فيما يتعلق بإصدار الوثائق في المواعيد المقررة والحجز المسبق لتذاكر الطيران.

الجدول ١٠-٧

نسبة الامتثال

(النسبة المئوية)

المقررة لعام ٢٠٢٠	المقررة لعام ٢٠١٩	الفعلية لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٨
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٠٠	١٠٠	٣٥	١٠٠

إصدار الوثائق في موعدها

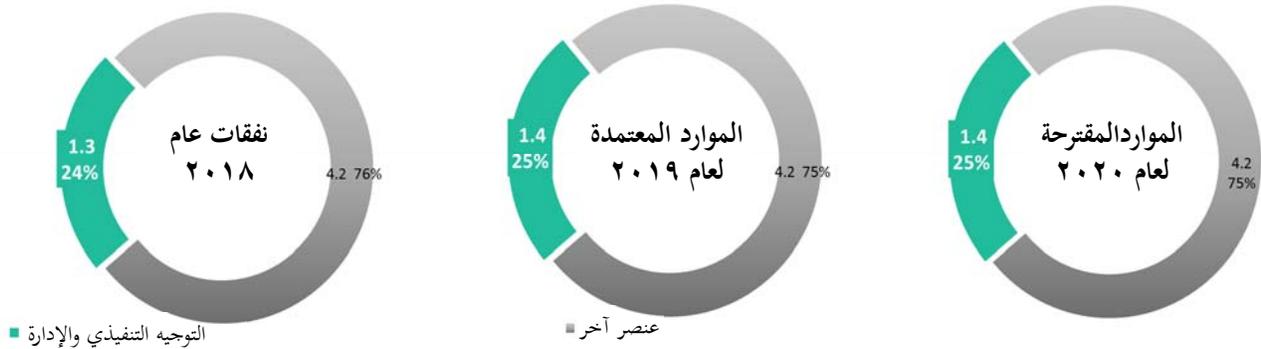
تذاكر السفر الجوي التي تشتريها المنظمة قبل موعد السفر بأسبوعين على الأقل

١٠-٤٥ تبلغ الموارد المقترحة في إطار موارد الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ ما قدره ١ ٣٤٧ ٥٠٠ دولار، ولا تعكس أي تغيير في الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الشكلين ١٠-ثالثا و ١٠-رابعا والجدول ١٠-٨.

الشكل ١٠-ثالثا

الموارد المخصصة للتوجيه التنفيذي والإدارة كنسبة مئوية من الميزانية العادية

(ملايين دولارات الولايات المتحدة)



الجدول ١٠-٨

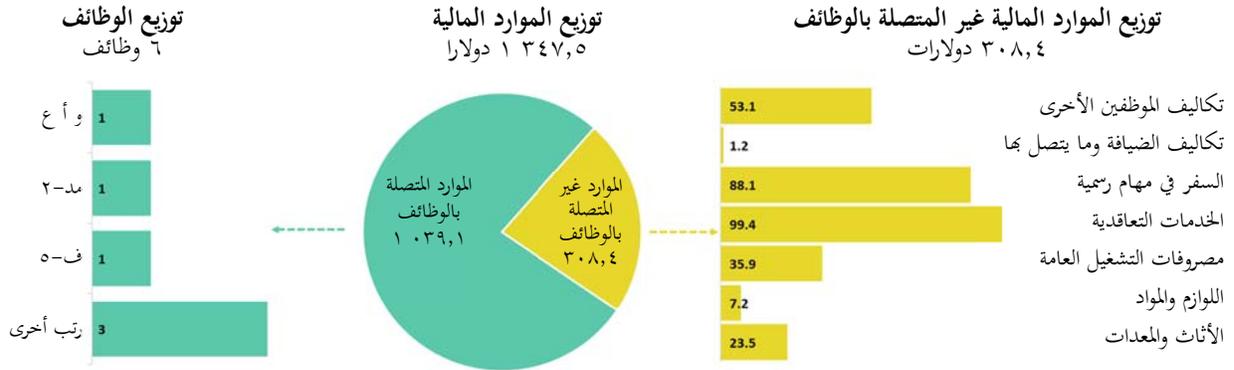
التوجيه التنفيذي والإدارة: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات	التغيرات					نققات عام ٢٠١٩	نققات عام ٢٠١٨
	النسبة	التغيرات	التعديلات	السلايات	التغيرات		
	المئوية	المجموع	الأخرى	الجديدة/الموسعة	الفنية		
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
الموارد المتصلة بالوظائف	-	-	-	-	-	١ ٠٣٩,١	١ ٠٦٦,٠
الموارد غير المتصلة بالوظائف	-	-	-	-	-	٣٠٨,٤	٢٥١,٧
المجموع	-	-	-	-	-	١ ٣٤٧,٥	١ ٣١٧,٧
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
الفئة الفنية والفئات العليا	-	-	-	-	-	٣	٣
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	-	-	-	-	-	٣	٣
المجموع	-	-	-	-	-	٦	٦

الشكل ١٠- رابعا
التوجيه التنفيذي والإدارة: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



برنامج العمل

١٠-٤٦ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٦٠٠ ١٦٠ ٤ دولار، ولا تعكس أي تغيير في الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الشكلين ١٠-١٠ وخامسا و ١٠-سادسا وفي الجدول ١٠-٩.

الشكل ١٠- خامسا
الموارد المخصصة لبرنامج العمل كنسبة مئوية من الميزانية العادية

(ملايين دولارات الولايات المتحدة)



الجدول ١٠-٩

برنامج العمل: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

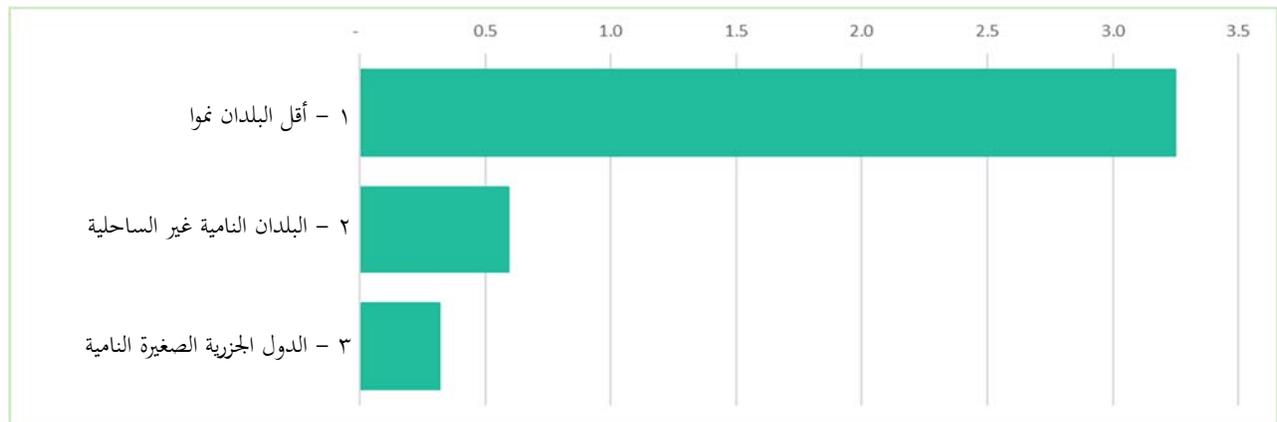
(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

نققات عام اعتمادات عام	٢٠١٩	٢٠١٨	التغييرات			
			التعديلات الفنية	الجديدة/الموسعة الأخرى	التغييرات المجموع	النسبة المئوية (إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب البرنامج الفرعي						
١ - أقل البلدان نمواً	٣٢٤٩,٤	٣١٤٦,٥	-	-	-	٣٢٤٩,٤
٢ - البلدان النامية غير الساحلية	٥٩٣,٣	٥٥٦,٢	-	-	-	٥٩٣,٣
٣ - الدول الجزرية الصغيرة النامية	٣١٧,٩	٥٠٦,٤	-	-	-	٣١٧,٩
المجموع	٤١٦٠,٦	٤٢٠٩,١	-	-	-	٤١٦٠,٦
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية						
الموارد المتصلة بالوظائف	٣٧٧٢,٩	٣٩٢٧,٣	-	-	-	٣٧٧٢,٩
الموارد غير المتصلة بالوظائف	٣٨٧,٧	٢٨١,٨	-	-	-	٣٨٧,٧
المجموع	٤١٦٠,٦	٤٢٠٩,١	-	-	-	٤١٦٠,٦
الموارد المتصلة بالوظائف حسب البرنامج الفرعي						
١ - أقل البلدان نمواً	١٧	١٧	-	-	-	١٧
٢ - البلدان النامية غير الساحلية	٣	٣	-	-	-	٣
٣ - الدول الجزرية الصغيرة النامية	٢	٢	-	-	-	٢
المجموع	٢٢	٢٢	-	-	-	٢٢

الشكل ١٠-١٠ سادسا

توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ حسب البرنامج الفرعي

(ملايين دولارات الولايات المتحدة)



البرنامج الفرعي ١ أقل البلدان نمواً

١٠-٤٧ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٤٠٠ ٢٤٩ ٣ دولار، ولا تعكس أي تغيير في الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١٠-١٠ وفي الشكل ١٠-١٠ سابعاً.

الجدول ١٠-١٠

البرنامج الفرعي ١: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

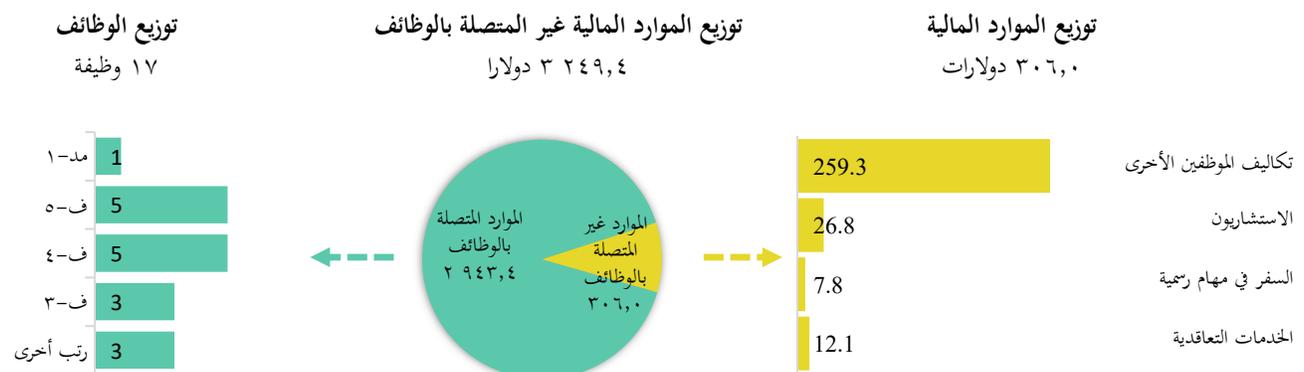
(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات		التغيرات		التغيرات		التغيرات	
نقصات عام	اعتمادات عام	التعديلات	الولايات	التغيرات	النسبة	تقديرات عام	(قبل
٢٠١٨	٢٠١٩	الفنية	الجديدة/الموسعة	الأخرى	المجموع	إعادة تقدير التكاليف)	
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
٢٨٩١,٠	٢٩٤٣,٤	-	-	-	-	٢٩٤٣,٤	الموارد المتصلة بالوظائف
٢٥٥,٥	٣٠٦,٠	-	-	-	-	٣٠٦,٠	الموارد غير المتصلة بالوظائف
٣١٤٦,٥	٣٢٤٩,٤	-	-	-	-	٣٢٤٩,٤	المجموع
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
-	١٤	-	-	-	-	١٤	الفئة الفنية والفئات العليا
-	٣	-	-	-	-	٣	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها
-	١٧	-	-	-	-	١٧	المجموع

الشكل ١٠-١٠ سابعاً

البرنامج الفرعي ١: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



٤٨-١٠ يمول هذا البرنامج الفرعي من موارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ١ ٢١٤ ٠٠٠ دولار كما هو مبين في الجدول ١٠-٤. وستغطي هذه الموارد تكاليف تنفيذ الأنشطة المطلوبة في إطار العملية التحضيرية الموضوعية المضطلع بها على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي استعدادا لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، على النحو المنصوص عليه عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٢/٧٣. وتعزى الزيادة البالغة ٤٥ ٥٠٠ دولار أساساً إلى المساهمة التقديرية الإضافية المقدمة للمؤتمر، يقابلها جزئياً إنجاز بعض المشاريع بحلول نهاية عام ٢٠١٩.

البرنامج الفرعي ٢ البلدان النامية غير الساحلية

٤٩-١٠ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٥٩٣ ٣٠٠ دولار، ولا تعكس أي تغيير في الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١٠-١١ وفي الشكل ١٠-١ ثامناً

الجدول ١٠-١١

البرنامج الفرعي ٢: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

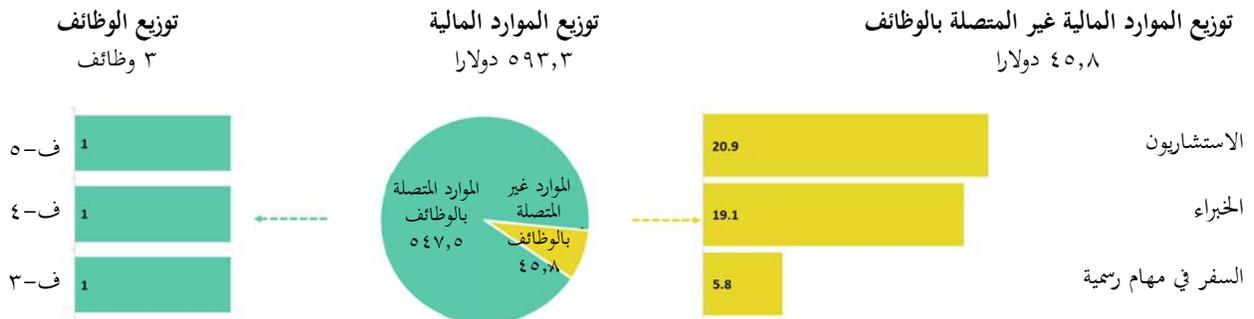
(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

		التغييرات					نقطة عام	
		التغييرات					٢٠١٩	٢٠١٨
		النسبة	المجموع	التغييرات	التعديلات	الاعتمادات عام	٢٠١٩	٢٠١٨
		تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	المئوية	الأخرى	الجديدة/الموسعة	الفنية	٢٠١٩	٢٠١٨
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	٥٤٧,٥	-	-	-	-	-	٥٤٧,٥	٥٤٨,٨
الموارد غير المتصلة بالوظائف	٤٥,٨	-	-	-	-	-	٤٥,٨	٧,٤
المجموع	٥٩٣,٣	-	-	-	-	-	٥٩٣,٣	٥٥٦,٢
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	٣	-	-	-	-	-	٣	-
المجموع	٣	-	-	-	-	-	٣	-

الشكل ١٠-١ ثامناً

البرنامج الفرعي ٢: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



١٠-٥٠. يمول هذا البرنامج الفرعي من موارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ١٦٥ ٠٠٠ دولار كما هو مبين في الجدول ١٠-٤. وستغطي هذه الموارد تكاليف تنفيذ الأنشطة المتصلة بمتابعة برنامج عمل فيينا والإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة. ويعزى الانخفاض البالغ ٨٩٢ ٠٠٠ دولار أساساً إلى إنجاز المشاريع المنفذة في إطار البرنامج الفرعي وإتمام استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا في عام ٢٠١٩.

البرنامج الفرعي ٣ الدول الجزرية الصغيرة النامية

١٠-٥١. تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٣١٧ ٩٠٠ دولار، ولا تعكس أي تغيير في الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١٠-١٢ وفي الشكل ١٠-١٠-تاسعا.

الجدول ١٠-١٢

البرنامج الفرعي ٣: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

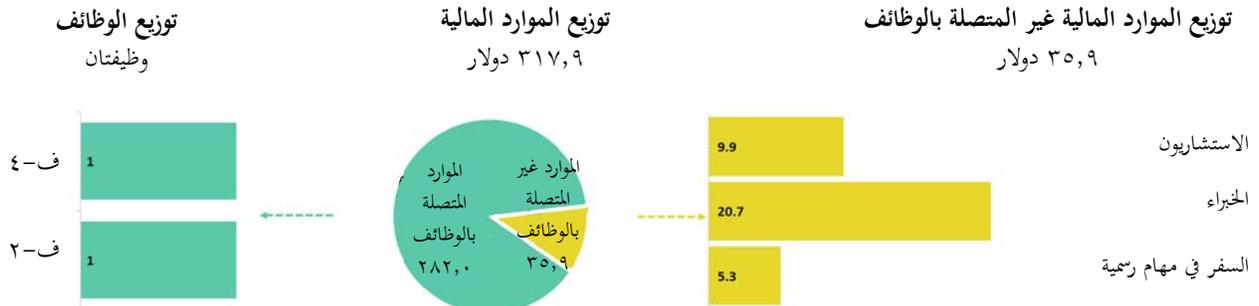
(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات	نققات عام		التغيرات			
	٢٠١٨	٢٠١٩	الفنية	الجديدة/الموسعة الأخرى	المجموع	النسبة تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية						
الموارد المتصلة بالوظائف	٤٨٧,٥	٢٨٢,٠	-	-	-	٢٨٢,٠
الموارد غير المتصلة بالوظائف	١٨,٩	٣٥,٩	-	-	-	٣٥,٩
المجموع	٥٠٦,٤	٣١٧,٩	-	-	-	٣١٧,٩
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة						
الفئة الفنية والفئات العليا	-	٢	-	-	-	٢
المجموع	-	٢	-	-	-	٢

الشكل ١٠-١٠-تاسعا

البرنامج الفرعي ٣: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



١٠-٥٢ يمّول هذا البرنامج الفرعي من موارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ٦٠٠ ٦٥٧ دولار كما هو مبين في الجدول ١٠-٤. وستغطي هذه الموارد تكاليف تنفيذ الأنشطة المتصلة بمنتدى شبكة الأعمال التجارية العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية وسائر الأنشطة ذات الصلة ببرنامج العمل. وتعزى الزيادة البالغة ٥٠٠ ٤١٠ دولار أساسا إلى تقدم مساهمات إضافية إلى المنتدى.

الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام ٢٠٢٠



المختصرات: ع (رأ): الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ م ع : الميزانية العادية؛ و أ ع: وكالة الأمين العام.